يجب أن لا نُفاجأ اذا اضطر ضباطنا الى الاحجام عن السفر الى الخارج خوفا من الاعتقال والمحاكمة

يتوجب على قائد سلاح الجو أن يتحمل المسؤولية عن قتل الأبرياء من خلال الاستقالة اذا لم يكن التقديم للمحاكمة

■ يتوجب على قائد سلاح الجو، اللواء اليعيزر شكيدي، أن يُقدم استقالته. هناك ضرورة لأن يتحمل أحد ما المسؤولية عن سلسلة الاخفاقات العسكرية والاخلاقية التي ارتكبها سلاح الجو، وهذا الطرف يجب أن يكون أولا قائد هذا السلاح.

من أثنى على استقالة اللواء احتياط ايرز، قائد القاعدة العسكرية التي حدث فيها الاغتصاب وقال عنه أنه يُعبر عن نهج قيادي وقيمي من الدرجة الاولى، والذي ينطوي على تحمل المسؤولية، ليس فقط لأن الأحداث جرت في قاعدته ـ هذا الشخص ملزم بتطبيق نفس المبدأ السامي على نفسه. اذا كان الاغتصاب الجماعي لفتاة سببا في استخلاص عبر شخصية، فان الأمر نفسه ينطبق بأضعاف المرات على القتل الجماعي الاستحواذي للمواطنين الأبرياء، ومن ضمنهم الاطفال والرُضع وامرأة حامل. هذا القتل يعتبر على الأقل سببا للاستقالة، هذا اذا لم نقل أنه سبب للمحاكمة: المسألة تتعلق بالمسؤولية عن القتل أو التسبب بالموت بسبب الاهمال.

حتى وإن كان الشخص صاحب العلاقة قد تشوه من الناحية الاخلاقية لدرجة أنه لم يعد يرى في قتل الاطفال سببا للاستقالة، فانه ملزم بالقيام بذلك بسبب الاخفاقات العسكرية الميدانية التي ارتكبها سلاحه ـ اطلاق الصواريخ على منزل بدلا من سيارة، واطلاق الصواريخ على شارع مزدحم بالمارة من دون أن تقع كانوا قد قرروا أنه فارغ من الناس، اطلاق الصواريخ خلال فرار المطلوبين واصابة سيارتين بدلا من سيارة واحدة، واستخلاص العبر من كل ذلك. هل يُعقل أن يقتل الجيش الاسرائيلي 23 مدنيا خلال شهر واحد (عدا عن أفراد عائلة غالية السبعة) ـ 15 منهم قُتلوا بيد سلاح الجو ـ من بينهم ثلاثة اطفال وطبيب وشقيقته الحامل، وتمر المسألة مرور الكرام؟ هل يمكن القول إن هذا الفشل الدوري يتم بلا صاحب؟ أية رسالة يطلق هذا النهج لملاحي سلاح الجو؟ هل يقولون لهم أن قتل الأبرياء ليس بالأمر الهام؟ قائد سلاح الجو تفاخر في السنة الأخيرة من أن التناسب في الاصابات بين المستهدفين للابادة وبين المدنيين هو 28 : 1، وعليه نُذكره الآن بأن هذه النسبة قد أصبحت منذ مطلع العام 5 : 1.

اللواء شكيدي يدعي منذ مدة بأن سلاحه يبذل «جهودا انسانية» من اجل تقليل عدد المواطنين المتضررين في العمليات. اذا كان الأمر صحيحا، فان هذه الجهود قد منيت بفشل ذريع. ولكن هذه الجهود «الانسانية» مهما كانت، فانها ستمنى بالفشل منذ البداية. من اللحظة التي تبنى فيها الجيش الاسرائيلي نهج اطلاق الصواريخ الى قلب التجمعات السكانية المزدحمة نقش شعار قتل الاطفال على الجدران. المسألة لم تعد قتلا غير متعمد عن طريق الخطأ وانما مسألة واقعة لا محالة نتيجة لهذا الاسلوب. هناك من يقولون إن المس بالمدنيين قد يكون مجديا لانه ردعي وضاغط على الجمهور الفلسطيني. يتوجب تصديق أن سلاح الجو لا ينوي المس بالمدنيين فعلا. ولكن قضية النية ليست هامة هنا: من يطلق الصواريخ على شارع الصناعة في غزة ويجتث عائلة بأكملها ـ عائلة أمن ـ لا يمكنه الادعاء بأنه لم يقصد المس بها، ذلك لأنه ليس من الممكن اطلاق صاروخ نحو شارع مزدحم بالمارة من دون أن تقع اصابات بينهم. لذلك لا يمكن الخطأ الميداني الحقيقي في الخطأ البشري المزعوم، وانما في الاسلوب المتبع، رغم أن هذا الاسلوب نابع من سياسة حكومية ـ يتوجب أن يدفع المسؤول المباشر عن تنفيذها الثمن المترتب على الاخفاقات عندما تتسبب بحصد هذا العدد من أرواح المدنيين الأبرياء. «فيزنت» و«سيغنت» و«يومنت» ـ وسائل الاستخبارات المتطورة التي تسبق كل عملية اغتيال ـ ومعها 15 وسيلة مراقبة ووسائل اخرى خاصة تابعة «للشاباك» والجيش، وحتى تغيير نوع السلاح المستخدم من صواريخ هالبر (نار جهنم) اضافة الى اربعة أنواع اخرى من الصواريخ من نوع «فولكسفاغن» ـ كل هذه الوسائل لا تغير الصورة جذريا. كذلك الحال مع الكاميرات الدقيقة التي تطل على الأهداف المعدة للتصفية ولا تُظهر إلا شوارع خالية دائما في الموقع الذي لا توجد فيه شوارع خالية تقريبا ـ لا تساعد في شيء. من يأمر الطيار باطلاق صاروخ على شارع ويأمره بقتل المدنيين الأبرياء، يعرف المغزى الأخلاقي المترتب على هذا النهج. وعليه، فان الطريقة الوحيدة تكمن في ايقاف عملية القتل. عندما يظهر في احدى هذه الطائرات خلل شديد يقومون في سلاح الجو بتجميد استخدام كل الطائرات من ذات الطراز. هذا ما يتوجب فعله الآن مع نهج الاغتيالات. ولكن يبدو أن الجيش ينوي مواصلة نهجه البائس. وزير الدفاع لم يوجه أوامر مغايرة. فهو ملزم بارضاء سكان سدروت الغاضبين حتى وإن كان الجميع يعرفون أن أية وسيلة عسكرية كانت لن توقف اطلاق القسام بصورة تامة. قتل الايام الأخيرة مر في اسرائيل من دون احتجاج. سألوا مدير عام شركة الكهرباء اذا لم يكن عليه أن يستقيل بسبب المصاعد التي علقت نتيجة لقطع التيار الكهربائي. أما بالنسبة لقائد سلاح الجو فلا يفكر أحد بسؤاله حتى. ولكن على اسرائيل اللامبالية أن تسأل نفسها الى أين المسير. اذا كان الرد الوحيد هو استمرار سياسة التصفيات من دون أن يتحمل أحد المسؤولين عن ضحاياها فلا غرابة اذن من شجنا في العالم المستنكر. علينا أن لا نُفاجأ ايضا اذا اضطر ضباطنا بعد قليل الى الاحجام عن السفر الى الخارج خوفا من التعرض للاعتقال والمحاكمة. قائد سلاح الجو المسؤول عن القتل ولا يستخلص العبر، يستحق بالفعل النبذ والملاحقة. وماذا عن الوزير؟ وقائد هيئة الاركان؟ وقائد السرب؟ وقائد الوحدة؟ والقائد الذي أمر باطلاق النار؟ والطيار المنفذ؟ كلهم ليسوا مسؤولين عن شيء.

جدعون ليفي
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/6/25

رئيس الاركان الاسرائيلي خلال زيارة تفقدية لمستوطنة قرب قطاع غزة

تعتبر وسيلة لا يُستهان بها رغم انها بدائية وليست فتاكة

صواريخ القسام أداة استراتيجية بيد الفلسطينيين والحل يكمن في التفاوض معهم

■ لصاروخ القسام خمس مميزات هي بدائية وسهلة الانتاج ورخيصة التكلفة وغير دقيقة جدا ومحدودة الضرر. سكان غوش قطيف وسكان التجمعات المحيطة بغزة تحولوا منذ خمس سنوات الى هدف لمئات من صواريخ القسام، وبالفعل تبين أن الضرر الحاصل نتيجة هذه الصواريخ قليل جدا.

لم يكن ذلك بسبب المعجزات أو الحظ وانما بسبب الصاروخ ومميزاته. من الممكن قول العكس تماما ـ الصاروخ الذي يصيب هدفه ويُلحق ضررا بالغا وملموسا، وهذا ما يمكن أن يحدث بالفعل، هو صاروخ شاذ عن القاعدة.

وبالرغم من ذلك، لا تعتبر صواريخ القسام كلاما فارغا كما يقول شمعون بيريس. هذه الصواريخ قادرة على دفع سكان سدروت الى الفرار ـ وكل سكان التجمعات الاخرى التي تتحول الى هدف للهجمات الصاروخية المتواصلة والمكثفة ـ هذه قوة الصواريخ وهذا تهديدها المحتمل.

أنا لا أحب اسلوب الرد والاحتجاج اللذين يستخدمهما سكان سدروت ـ لا الاضرابات عن الطعام ولا اغلاق المدينة ولا قطع الكهرباء عنها ـ ولدينا هنا بلا شك ايضا مسألة تحريض وحالة هستيريا منظمة. ولكن الى جانب ذلك لم يكن للمحك الذي تمر به هذه المدينة في الاشهر الأخيرة أي مثيل عندنا.

بالفعل، لا يوجد مكان في البلاد تقريبا لم يشهد عمليات ارهابية في تاريخنا القصير، ونسبة المصابين في قسم كبير من الاماكن كانت أكبر من تلك التي شهدناها في سدروت.

في سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن السابق تلقت كريات شمونة عشرات صواريخ الكاتيوشا. هذه الصواريخ كما هو معروف تفوق القسام في المدى بعشرات الأضعاف وكذلك الحال في الشدة والدقة في الاصابة والرؤوس المتفجرة. وبالرغم من ذلك يعتبر الاختبار الذي تمر به سدروت اليوم مختلفا تماما.

منذ عدة اشهر ومن دون فترة استراحة، يعيش سكان المدينة في ظل تهديد الصواريخ التي قد تسقط على رؤوسهم وهي تتساقط فعلا، على مدى 24 ساعة في اليوم. هذا لم يكن أبدا وضع كريات شمونة. في ذلك الحين عاشت المدينة «ايام حرب» كانت جزءا من التدهور العنيف على الحدود اللبنانية. هذه الايام الحربية كانت في العادة تستغرق بضعة ايام حيث كانت المدينة تُشل خلالها تماما، ويختبىء الناس في الملاجىء، ولكن بعد حالات التصعيد كانت تأتي فترة متواصلة من الهدوء لاسابيع أو أشهر وتعود المدينة الى روتينها وحياتها الطبيعية بصورة تامة.

وبالمناسبة، في تلك الحالات التي كان فيها التدهور القتالي في جنوب لبنان يمتد لفترة طويلة، كنا نشهد رحيلا مكثفا لسكان المدينة. ويبدو لي أن لا يستطيع أحد أن يلومهم على ذلك.

الامر المختلف في سدروت هو عند المخربين ايضا. اولئك الذين يدركون المغزى الاستراتيجي لسياسة اطلاق الصواريخ. اذا لم نتمكن من ايقاف اطلاق هذه الصواريخ ـ وهذا ليس قابلا للتحقيق إلا عبر التفاوض والاتفاق الحقيقي مع الفلسطينيين، وهو الطريق الذي لم نُجربه حتى الآن بعد، أو عبر استخدام القوة بشدة كبيرة تفوق ما هو متبع اليوم ـ واذا تواصل التهديد على سكان سدروت فلن يكون مفر من تحول هذه المدينة الى مدينة أشباح. وهذا سيكون انتصارا كبيرا للتنظيمات التخريبية. ولكن علينا أن لا نخدع أنفسنا. حل المشكلة لا يكمن في توفير المناعة والحماية لكل المباني في المدينة ذلك لأن ما ينطبق على سدروت اليوم سينطبق غدا على كل مكان آخر في اسرائيل حيث لا يمكننا أن نوفر المناعة لها كلها. ولكن مشكلة اسرائيل هي في الواقع ليست حماية الأرواح فقط، علينا أن نقترح الحل الذي يتيح حياة طبيعية في كل المجالات واستمرار النشاط الحيوي في الاقتصاد. هذا هو التهديد الحقيقي لصاروخ القسام، وهو تهديد أبعد من أن يكون «كلاما فارغا».

شلومو غازيت
خبير عسكري وأمني كبير
(معاريف) 2006/6/25

ستستفيد اسرائيل منه في قضية الديراني

قرار مجلس اللوردات في بريطانيا برفض اي دعوى لرعايا العدو تعتبر سابقة ومفيدة لاسرائيل

■ هل يوجد حق لرئيس ايران في تقديم دعوى إساءة سمعة في اسرائيل، بسبب المس بحقه بالسمعة الحسنة، نتاج مقالة صحافية كُتبت تنديدا به؟ هل يوجد لأحد الرعايا اللبنانيين حق في الاحتكام الى محكمة العدل العليا؟ هل يسري القانون الاسرائيلي في سورية؟.

في الاسبوع الماضي قرر بالاجماع خمسة من قضاة مجلس اللوردات، أن رعايا العدو لا حق لهم في رفع دعوى في محكمة في بريطانيا. وبهذا رُفضت دعوى أضرار لاربعة سعوديين، اعتُقلوا متهمين بتنفيذ عمل ارهابي، وعُذبوا في اعتقالهم بقسوة. قُضي بأن رعايا العدو لا يحق لهم رفع دعوى، وأن الدولة ومفوضيها ذوو منعة في وجه دعاوى الأضرار، كما قيل آنفا.

إن قضاء مجلس اللوردات قد أجاز مرة اخرى فعلا مقبولا، فحواه أنه لا حق لأحد رعايا العدو، كقاعدة، في رفع دعوى في المحكمة في فترة حرب. في المحاكمة المعتادة الامتحان جغرافي. الانسان الذي يمكث في ارض العدو راغبا هو من رعايا العدو، ولهذا لا يحق له رفع دعوى. تم الأخذ بهذه القاعدة في دول اخرى، مثل ايرلندا واسكتلندا واستراليا وكندا.

بيد أنه قد قُضي عندنا في المدة الأخيرة، أن مصطفى الديراني له الحق القضائي في رفع دعوى أضرار في اسرائيل بسبب تعذيبات مرت عليه زمن سجنه هنا.

سُرح الديراني في أعقاب تبادل الأسرى في قضية الحنان تننباوم، وعاد ليكون نشيطا رئيسا في حزب الله، وهي منظمة ارهابية معروفة بهذه الصفة ايضا في القضاء الاوروبي والكندي، حيث قدم دعوى أضرار الى المحكمة اللوائية في اسرائيل. قررت المحكمة أن «قانون أساس: كرامة الانسان وحريته لا يسري فقط على مواطني الدولة وسكانها، بل على كل انسان لكونه انسانا»، وذلك «من غير صلة بجنسيته أو سلوكه».

هذه المقالة عديمة المنطق. ما هو الداعي الى فتح أبواب المحكمة أمام الأعداء، الذين ينفذون في يد واحدة اعمالا ارهابية، وفي اليد الاخرى يرفعون دعاوى بسبب نقض الحقوق، الراسخة في قانون الدولة التي يحاربونها؟ هل يحق لتنبوام أن يرفع دعوى أضرار مشابهة في لبنان، بسبب تعذيبات مرت عليه في أسر حزب الله؟.

إن قرار المحكمة اللوائية يناقض الأحكام في أكثر الديمقراطيات في العالم. تم الأخذ في دول كثيرة بمبدأ أن الدساتير لا تسري أحكامها خارج البلاد. هكذا، مثلا، لا يحق لرعية عراقي أن يُقاضي حكومة الولايات المتحدة، في محاكمها، بسبب نقض الحقوق الراسخة في القانون الامريكي. وذلك لأن هذا الدستور لا تسري أحكامه خارج المناطق التي توجد تحت سيادة وصلاحية قانون الولايات المتحدة. وقُرر ايضا في انكلترا أن قانون حقوق الانسان 1998، والميثاق الاوروبي لحقوق الانسان، لا تسري أحكامهما في ارض العدو. وبهذا قضت ايضا المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان، عندما سلبت مواطنين من يوغسلافيا امكانية رفع دعاوى على قوات الناتو التي قصفت يوغسلافيا. يوجد حكم مشابه في القانون الدولي، حيث يوجد لأكثر المواثيق سريان اقليمي فقط، في مناطق الدول المشاركة في المواثيق. ما يشذ عن ذلك عندما يكون للدولة سيطرة فعالة في ارض كيان آخر. في حالة كهذا قد يكون سريان خارج المنطقة، لأن المنطقة واقعة تحت صلاحية قضاء الدولة المحتلة.

ان التعليمات التي تُبين من هو ذو الحق في حماية الدستور وبأي ظروف كثيرة في العالم. على هذه الخلفية، يحسن بالكنيست أن تُعدل قانون أساس: كرامة الانسان وحريته، على نحو يُبين بيانا لا لبس فيه، أن لحقوق الانسان في اسرائيل لا يوجد سريان فعل شامل، كذاك الذي يسري ايضا في مَناطق العدو وتجاه رعايا العدو، بل له سريان فعل جغرافي فقط.

ليئاف أورغاد
يُعد للدكتوراه في القانون
(معاريف) 2006/6/25

لو اقامت اسرائيل الجدار الامني على خط حدود 1967 فان الفلسطينيين كانوا سيؤيدونه لانه سيشكل بداية للتصور بالسيادة والامن والمستقبل

■ العبارتان اللتان تثيران الاحساس والاهتمام الأكبر، اللتان وردتا في الجزء الممتاز من سلسلة المقالات التي أعدها الكاتب إيلي كوهين عن جدار الفصل، كانت قد قيلت على لسان اثنين من القرويين الفلسطينيين، حيث أنهما، وبعد أن أعربا عن انتقادهما الحاد لاقامة جدار الفصل الذي يقطع اراضيهما، أضافا العبارتان المفاجئتين اللتين أشرنا اليهما أعلاه، وبشكل مباشر أمام عدسة الكاميرا. هكذا قالا:

«لو كنتم أنتم الاسرائيليين قد أقمتم هذا الجدار وهذا السور على خط الحدود الذي كان في حزيران (يونيو) 1967، فاننا كنا سنساعدكم في بناء هذا الجدار. وكنا سنرسل لكم العمال من عندنا ليبنوه لكم، عندكم ومعكم. بل كنا ايضا مستعدين لتزويدكم بالمواد اللازمة للبناء».

هذه العبارات تظهر ما فاتنا في مسألة اقامة هذا الجدار وما يرتبط بموضوع جدار الفصل بيننا وبينهم. ويتضح أن جوهر المشكلة بيننا وبينهم في هذا الموضوع ليس له علاقة بمسألة اقامة الجدار بحد ذاتها، ولا عملية الفصل بين الشعبين عن طريق اقامته، ولكن جوهر المشكلة هنا هو المسار الذي شق طريقه في مناطق كثيرة (ولسوررنا ليس في جميعها) بقساوة قلب وبقوة فظة لخط الحدود الذي كان عشية حزيران (يونيو) 1967، والذي يعتبر بالمصطلح السياسي المقبول من جميع العالم خط الحدود السياسي الشرعي الوحيد بين الاسرائيليين والفلسطينيين، على الأقل، الى أن يتم إقرار غيره باتفاق بين الأطراف ذات العلاقة.

إن اجتياز خط الحدود الشرعي بهدف ضم مجموعة من الكتل الاستيطانية، وكتل من الاراضي الاضافية لاسرائيل، أو الأسوأ من ذلك، لاعطاء امكانية دفاع ممتازة عن المستوطنات والمستوطنين اليهود، هي التي أدت الى ما يشبه «حبس» مجموعات كبيرة من القرى العربية داخل أقفاص. وأدت الى قطع وفصل قرى بأكملها عن حقولها واراضيها، والى إطالة مملة لطرق وصول السكان المحليين الى اماكن تواجدهم وارتباطاتهم. وحتى اذا كانوا يفكرون، ولست من بينهم، بأنه يمكن ترك المستوطنات في اماكنها الى أن تحين ساعة الاتفاق والتوصل الى التسوية السياسية مع الفلسطينيين، فانه كان يكفي حاليا اقامة جدار أمني حول كل واحدة من المستوطنات هناك، والاستمرار في المرافقة الأمنية على الطرق المؤدية الى اسرائيل. فلم تكن هناك أي عدالة في تحصين المستوطنات وحماية كل الطرق الموصلة ما بين المستوطنات واسرائيل بنفس الأموال التي سبق تخصيصها لاحاطة القرى الفلسطينية بهذه الأسوار العالية والتي عزلت قرى بأكملها. ولكن لنعد قليلا الى العبارة التي سبق وأن قالها المواطنان العربيان الفلسطينيان في موضوع الحاجة الى تأسيس وترسيخ الحدود بين الكيانين القوميين، حتى ولو كان عن طريق اقامة جدار أمني أو سور.

صحيح أننا ننسى أنه بوجود خط حدود قاس حقيقي مع وجود معابر مراقبة ومنظمة، كما هو معمول به في جميع مناطق العالم الاخرى، فانه ليس أقل أهمية للفلسطينيين مما هو عليه الحال للاسرائيليين.

أ ـ الحدود التي سيتم تحديدها بين الكيانين لن تساعد اسرائيل فحسب (كما لاحظنا من قبل)، للتقليل وتقليص حاد في عدد الذين يعبرونها للقيام بعمليات ارهابية، بل ستساعد كذلك قوات الأمن الفلسطينية لتعتقل على جانب الحدود الثاني أي خلية ارهابية فلسطينية أو اجنبية تحاول القيام بذلك، وبذلك تمنع مزيدا من التصعيد والعمليات الانتقامية الاسرائيلية.

ب ـ خط الحدود الصلب سوف يساعد الفلسطينيين على المراقبة الجيدة على دخول الاسرائيليين الى الدولة الفلسطينية، وبذلك لمنع للدخول بسهولة الى المناطق وأن تفعل هناك ما يحلو لها.

ج ـ في ظل عدم وجود حدود، فان تدفقا لموجات من العمال الاجانب يتدفق على اسرائيل من النوع الذي يوافق على العمل بشروط غير قانونية، ودون حقوق عمالية من أي نوع، والرقابة على حركة العمال الفلسطينيين وحصرها، من الذين يعتبر عملهم ورزقهم مهم ايضا لاسرائيل بنفس المستوى كما هو مهم وحيوي للدولة الفلسطينية، فان هذا سيتيح المجال لكلتا الدولتين بالاهتمام والقلق لحقوق هؤلاء العمال والحرص على حصولهم على أجور الحد الأدنى على الأقل.

د ـ كما أن اقامة خط حدود صلب وحازم بين الكيانين سوف يضمن بأن تكون المدخولات من السياحة تصل ايضا للفلسطينيين. فلا يمكن أن تبقى المناطق الفلسطينية مجرد «مناطق طبيعية» وسياحة مسيحية، وأن تكون المداخيل من الفنادق تذهب فقط للاسرائيليين دون غيرهم.

هـ ـ إن وجود خط حدود واضح سوف يبدأ بالتدريج في صياغة حلم الفلسطينيين بالدولة الفلسطينية وبحق العودة. وفي المقابل، سيبدأ يمنح العقلية الاسرائيلية امكانية «حلم الدولة اليهودية الكاملة»، وبذلك يتيح الفرصة لكلا الشعبين للوصول الى النضوج القومي الحقيقي.

كلا القرويين الفلسطينيين لم يتحدث ـ مطلقا ـ من اللسان الى الشفة فقط، فهما يفهمان تماما ما الذي يحتاجه الفلسطينيون والاسرائيليون بصورة طبيعية وما الذي ما زال هؤلاء لا يفهمانه بعد: ان الحدود هي الضمانة للاستقلالية والسيادة، والسيادة هي الطريق الآمن لارساء الهوية، وعلى المدى البعيد ستكون الطريق الان لارساء الامن والسلام.

أ. ب يهوشع
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/6/25

يبني لنفسه مكانة زعيم على مستوى وطني

اذا واظب بيرتس على التفكير المسبق بأعمال فان حقيقة أنه عُين وزيرا للدفاع ستكون افضل ما حصل له في حياته

■ شاحبا وصامتا وقف وزير الدفاع، عمير بيرتس، في ضوء انفجار الغضب لسكان مدينته. فقد أنصت، عانق، تفهم، ولكنه لم يتحمس. لم يعد، بالطريقة المعروفة للوزراء، بأن صباح غد سيأتي الحل. وهكذا بالفعل، مرت بضعة اسابيع فقط منذ تسلم عمير بيرتس مهام منصبه كوزير للدفاع، وحتى كبار معارضيه، مثلي، على سبيل المثال، يمكنهم منذ الان أن يبدأوا بالقول ان الحديث يدور عن الرجل المناسب في المكان المناسب.

وبالذات لهذا السبب من الصعب فهم السبات العميق لاولمرت. كيف لم يفهم بأنه تحت أنفه، حتى دون أن يقصد ذلك، يبني بيرتس لنفسه مكانة زعيم على مستوى وطني. ففي شهر واحد، لعله الاصعب في كل حياته السياسية، تحول بيرتس من زعيم عمال الى رجل يمكنه بسهولة كبيرة أن يتنافس مع كل مرشح آخر في الانتخابات القادمة.

وكل هذا بالذات بفضل رباطة جأشه. بفضل السياسة، التي في البداية بدت وكأنها تلحق الضرر به، ولكن في نهاية المطاف هي التي بنت قوته بين الجماهير الاسرائيلية. وفقط قبل أقل من اسبوعين وقف عمير بيرتس امام هجمات شديدة من المتمردين من الداخل، بحجم عامي أيلون وافيشاي بريفرمن. فأين هما اليوم؟ غير ذوي صلة. وفقط قبل شهر كانوا لا يزالون يتحدثون عن الرجل عديم التجربة العسكرية، والذي سيجعل الجيش منه اضحوكة، حتى دون أن يعرف عن ذلك. أما اليوم فلا احد يتحدث هكذا.

فقد اتخذ بيرتس بضعة قرارات غير سهلة، شهدت على شجاعته العامة، مثل وقف نار المدفعية نحو التجمعات السكانية في قطاع غزة، والذي كان يفترض به أن يكون مغايرا لرأي قسم على الاقل من رجال الجيش. ولكن الاهم من كل ذلك هو أن وزير الدفاع الجديد يثبت ان لديه مذهبا، ان لديه أجندة، وهو لا يتخلى عنها، حتى لو لم تكن شعبية. مذهبه الأمني هو المس بمنفذي العمليات. ليس بالسكان الابرياء. صحيح أنه في سياق محاولة المس بمنفذي العمليات أنفسهم، اي مطلقي الصواريخ ومرسليهم، يصاب مدنيون أبرياء أيضا، ولكن يبدو أن هذا ثمنا لا يمكن الفرار منه.

الصورة الناشئة هي أن عمير بيرتس يتنافس وحده مع العبء الشديد لصليات القسام على سديروت وقرى غلاف غزة. فرئيس الوزراء لا يسمع به أحد، وبالكاد يراه أحد. وهو يبدو كمن تنازل تماما عن الانشغال بالشأن الامني الاكثر اشتعالا في الدولة. والاخطر من ذلك هو كمن تنازل عن تحديد السياسة الامنية لاسرائيل. صحيح انه هو الذي يتعين عليه المصادقة على أنماط التفكير المقررة في المداولات بين الجيش ووزير الدفاع، ولكن المصادقة على السياسة ليست هي التصميم للسياسة. ووزراء الحكومة الكبار الاخرون ايضا، مثل تسيبي لفني، شاؤول موفاز وامثالهم، لا يتحدثون في هذا الموضوع، ولا يمنحون اسنادا لوزير الدفاع، وينشغلون في شؤون وزاراتهم وحسب. وهكذا بقيت الارض شاغرة لعمير بيرتس وهو يأخذ هذه المنصة ويقدم عروضا لا بأس بها على الاطلاق.

الدرس الأهم الذي تعلمه بيرتس في الشهر الصعب الذي سقط عليه، فور تسلمه مهام منصبه، هو أن للصمت ولرباطة الجأش احيانا قوة أكبر من الصراخ والحماسة والقاء الوعود عديمة التغطية. وسلوكه يعبر عن المعضلة الكبرى التي تعيشها دولة اسرائيل. فمن جهة، واضح للجميع انه لا يوجد حل سريع وحقيقي لمشكلة القسام، ومن جهة اخرى يجب ايجاد مثل هذا الحل إذ أنه نفدت القوة لسكان سديروت. ووزير دفاع عديم المسؤولية كان سيثور ضد الفلسطينيين بقوة فصائلهم، دون تمييز بين منفذي عمليات وأبرياء. هذا ما كان يتوقعه النائب آفي ايتام ورفاقه من جهاز الامن. وزير دفاع غير جدي كان سيعلن تحت كل شجرة نضرة بان لديه ردا قاطعا وساحقا ضد مطلق القسام. هذا ما كان يتوقعه اليمين.

أما وزير دفاع مسؤول، كذاك الذي يبني نفسه كزعيم وطني، فحاول اعطاء حلول عسكرية دون هجر المذهب الذي تسلم على اساسه المنصب تماما. واذا واظب بيرتس على رباطة الجأش والتفكير المسبق لاعماله، ولم يحاول اعطاء أجوبة فورية، فان حقيقة أنه عُين وزيرا للدفاع ستكون الامر الأفضل الذي حصل له في حياته.

ياعيل باز ملاميد
كاتبة في الصحيفة
(معاريف) 2006/6/25

على اسرائيل ان تقرر ما اذا كانت ستواصل نهجها في اعتبار وثيقة الاسرى شأنا فلسطينيا داخليا أم أن تشن حملة علاقات لرفض اي مبادرة او مفاوضات بين الطرفين

■ من ناحية اسرائيل، وثيقة الاسرى الفلسطينية هي وثيقة «نان ستارتر»، أي لا يمكن الانطلاق منها، ولا يمكن أن تشكل أساسا للمفاوضات السياسية. وكان رئيس الوزراء ايهود اولمرت ردها ردا باتا معللا ذلك بتجاهل الوثيقة لاسرائيل و «حقها في الوجود كدولة يهودية» واصرار واضعيها على تحقيق «حق العودة» للاجئين. كما أن اولمرت لن يقبل بخطة سياسية تعترف بحق استمرار العمليات، حتى وان كان ذلك في نطاق الضفة الغربية فقط.

القلق الرئيس الذي تثيره وثيقة الاسرى في اسرائيل هو أن الدول الاوروبية سترى فيها موافقة فلسطينية، وان كان بشكل غير مباشر، على مطالب الرباعية بالاعتراف باسرائيل والاتفاقات السابقة الموقعة معها، وان تستخدمها كذريعة على الحوار مع حماس واستئناف المساعدات للسلطة الفلسطينية. وفي رحلته الى بريطانيا وفرنسا قبل نحو اسبوعين سمع اولمرت بان هذا لن يحصل وان الاوروبيين سيصرون على تطبيق شروط الرباعية نصا.

وقدر مصدر سياسي كبير أمس بأن الاسرة الدولية لم تضغط على اسرائيل لقبول الوثيقة كأساس للمفاوضات، بدل خريطة الطريق. فدعوتها لاستمرار القتال ليست مقبولا في العالم الذي يعارض الارهاب، وتشديد الصيغ في أثناء الحوار بين فتح وحماس، جعل شرعية الوثيقة تتآكل أكثر فأكثر.

الموقف الاسرائيلي الرسمي من وثيقة الاسرى كان أن هذه «موضوع فلسطيني داخلي». واليوم ستضطر الحكومة الى أن تقرر فيما اذا كانت ستتمسك بهذه الصيغة الغامضة ام أن تشن حملة علاقات عامة دولية ضد الوثيقة. ومهما يكن من أمر، فمن الصعب تجاهل أهميتها السياسية. قبل كل شيء، فانها تبعد ـ حاليا على الاقل ـ الحرب الاهلية بين فتح وحماس. تلك الحرب الاهلية التي تتمناها اسرائيل منذ أكثر من عقد دون نجاح. فالفلسطينيون يفضلون رص الصفوف، وعدم «حل منظمات الارهاب».

ثانيا، الموافقة على وثيقة الاسرى ستوفر اساسا سياسيا أوسع لرئيس السلطة محمود عباس لدى لقائه اولمرت بعد نحو اسبوعين. فمجرد التفاهم بين فتح وحماس يبدد الجمود في الاتصالات السياسية بين اسرائيل والسلطة ويسمح بتحريك الاستعدادات لمحادثات اولمرت ـ عباس. وحتى لو تحدث اولمرت وعباس في لقائهما عن مواضيع اخرى ولم يذكرا الوثيقة حتى بالتلميح، فان مجرد وجودها سيعزز زعم عباس بأنه «شريك» ذو صلاحيات.

وأيدت الادارة الامريكية مبادرة عباس لاجراء استفتاء شعبي على وثيقة الاسرى، ليس بسبب المضمون، بل كوسيلة لتعزيز فتح ضد حماس. وفضل الامريكيون النظر الى الوثيقة كأداة لتشديد الخلافات الداخلية في السلطة وليس للاتفاق الوطني. وضغطوا على عباس للامتناع عن الدخول الى حكومة وحدة، ستعزز فقط شرعية حماس وتضعف فتح أكثر فأكثر. من الافضل لكم أن تنظموا أنفسكم وتعززوا قواكم في المعارضة، وعندها تطرحون بديلا مناسبا لحكم حماس، كما قال الامريكيون لفتح.

الوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/6/25

تخيير المستوطنين في الضفة بين العودة الى وطنهم او البقاء للعيش كأقلية في دولة فلسطينية سيثير الكثير من المشاكل

■ نحو 70 ـ 80 ألفا من المستوطنين اليهود سيكونون مُجبرين ـ هكذا أعلن رئيس الوزراء ايهود اولمرت هذا الاسبوع ـ على الاختيار ما بين العودة الى وطنهم وما بين بقائهم للعيش كأقلية في دولة فلسطينية. ومع كل الأهمية لاعلان رئيس الوزراء اولمرت، فانه سيكون خيارا غير موضوعي: فالدولة الفلسطينية لم تنشأ بعد. ومن المعقول جدا أن يعترض من يُقيمونها بشدة على بقاء هؤلاء المستوطنين اليهود داخل حدودها. خيار من هذا النوع ليس مشتملا على اقتراحات على جدول الاعمال الذي بُني في الأساس على مبدأ «دولتين لشعبين». فالحكومات في اسرائيل وفلسطين لن توافق على تحميل نفسها أعباء اضافية لاستمرار معالجة قضايا أقليات يهودية صغيرة متعصبة ممن ستختار البقاء تحت النظام الفلسطيني دون التخلي عن الجنسية الاسرائيلية.

والاهم من هذا، أن تتصرف حكومة اسرائيل مع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية كما سبق لها وأن تصرفت مع المستوطنين في قطاع غزة: يجب عليهم الانصياع للاخلاء بموجب تشريع يتم استصداره في الكنيست، فالذي يرفض الاخلاء يتم اخلاؤه بالقوة، لأنه يعتبر متجاوزا للقانون. الخيار الموجود أمام المستوطنين في الضفة الغربية ليس موضوع أين يبقى وأين يترك، بل انه فقط «كيف يترك»، هل يترك بالقوة أم طوعا؟ فترك المكان بارادته ـ اذا كان يوجد شيء كهذا ـ يمكن أن يبدأ فورا. فها هو العمق الايديولوجي قد سقط الآن. لأن حكومة اسرائيل الحالية مُصرة على تنفيذ خطة «الانطواء»، سواء كان ذلك بالاتفاق أو على نحو أحادي الجانب، حتى وإن اتضح بأن الانسحاب من قطاع غزة كان عبارة عن فشل ذريع. وقد طرح وزير الدفاع، عمير بيرتس، في هذا السياق فكرة سن قانون خاص يسمح بدفع تعويضات مغرية للمستوطنين الذين يوافقون بمحض ارادتهم على الجلاء عن المستوطنات وأن يتركوا أماكن سكنهم في المستوطنات التي أُعدت، كما يبدو، للاخلاء في هذه المرحلة، والهدف من ذلك هو تقديم «الجزرة قبل العصا»، وإتاحة المجال أمام مستوطني الضفة الغربية للحصول على تعويضات مالية كبيرة. يمكن أن تُقنع على الأقل المترددين من بينهم على أن يحزموا حقائبهم والتحرك باتجاه الخط الاخضر، أي الى داخل حدود 1967.

ولكي يكون هذا التعبير عمليا، يجب أن يكون سمينا ومثيرا للشهية، فالذين تم اجلاؤهم عن غزة حصلوا على نحو مليون شيكل للشخص الواحد، ولذلك، فان الذين تنوي الدولة أن تُخليهم لن يقبلوا بأقل من ذلك في الضفة الغربية، بل سيطالبون بأكثر من ذلك. وقانون «اخلاء ـ تعويض» سيحتاج كما يبدو الى ميزانية لا تقل عن 20 مليار شيكل، وهذا المبلغ لن يكفي كل مطالب خطة الانطواء، كما هو واضح، لأن هناك احتياجات اخرى، بل هو سيكفي لتمويل اقتراح الاخلاء الطوعي لنحو 20 ألفا من المستوطنين فقط.

وهنا يُطرح السؤال: من أين سيأتون بمبلغ العشرين مليار شيكل لهذا الغرض، التي تشكل نحو 4 في المئة من الدخل القومي (تكلفة تنفيذ خطة الانطواء تُقدر بنحو 90 مليار شيكل)، وواضح من أين لن تكون: الادارة الامريكية لن تساعد بأي جزء. فالمال سيأتي من جيوبنا نحن، من جيوب أبنائنا وأحفادنا.

لقد سبق لحكومة اسرائيل أن خططت لتمويل عمل